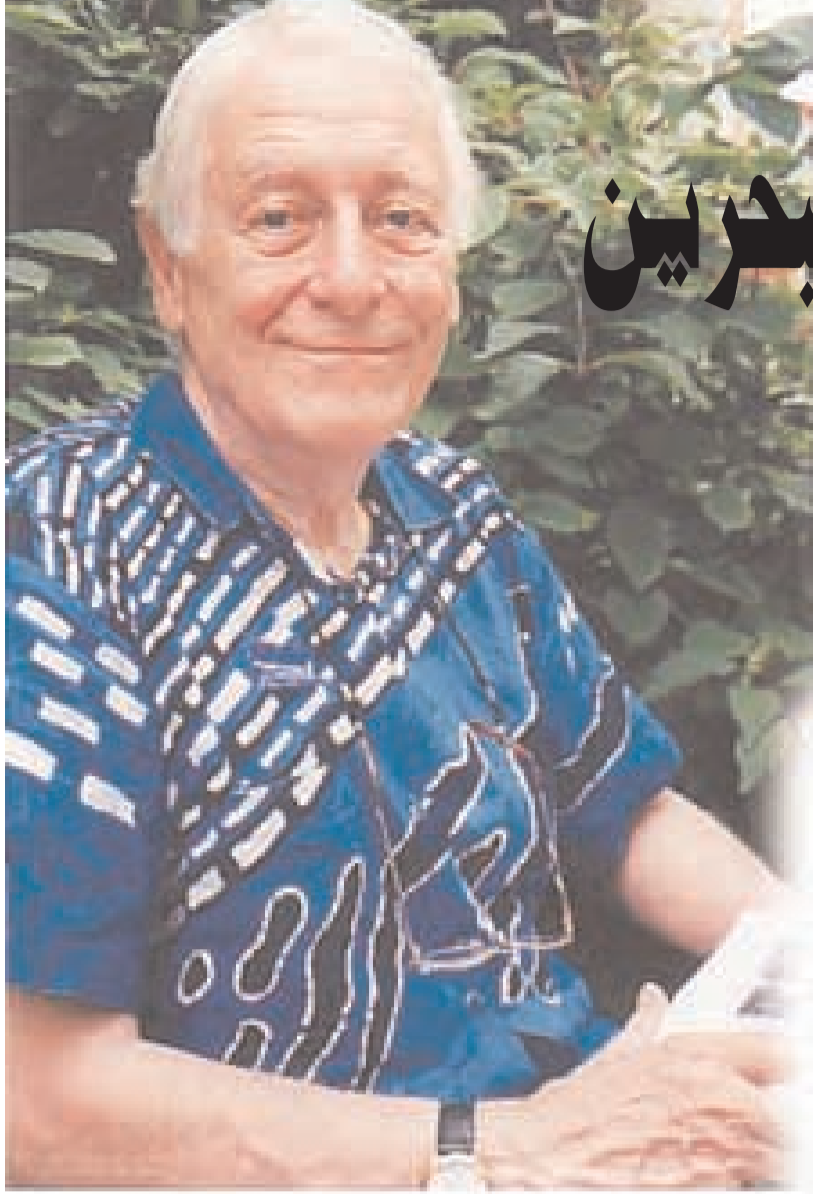


اللورد «البحريني الهوى» في حوار مع «الوسط»

# إيفيري: أتمنى دعم المشروع الإصلاحي بما يخدم البحرين



إصلاحي يخدم مستقبل هذا البلد.  
\* المجموعة البرلمانية لها إصدارات ع  
- أصدرنا كتابين، الأول كان في الـ  
قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان،  
كتاباً جمع كل المراسلات التي د  
البريطانية والجهات الرسمية في الـ  
ووجهات نظري في عدد من القضايا.  
الكتابات يلخصان القضايا الحقو  
الأعوام الماضية. وربما أتابع الإص  
نوفمبر لكي نخبر نشطاء حقوق ا  
والعالم عن التطورات الأخيرة في الب  
بإمكانها أن تنطلق في عالم اليوم بعيد  
\* أخيراً بدأ الحديث عن مطالبك بمد  
عن هذا الأمر؟

\* عادل فليفل هرب إلى بريزيان  
وهناك كلام بأنه اشترى عقارات،  
مليون دولار استراي. ويقال إنه دخل ا  
فيزا سياحية انتهت صلاحيتها أخيراً  
يواجه قضية رفعها ضده كل من  
الباطين وخالد بن ناصر بن عبدا  
(زوج أخت أمير قطر)، وادعى الاتزان  
التي اشترى فليفل بها العقارات في كوي،  
هي أموالهما. وقد جمعت المحكمة  
المسجلة باسم فليفل وهو ممنوع،  
خارج استراليا.

في الوقت ذاته، نشطت منظمات  
الإنسان وتمكنت من الوصول إلى السر-  
الفيدرالية الاسترالية لإجراء تحقيق حول  
ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان عندما كان  
مسئولاً في جهاز الأمن البحريني.

استراليا هي إحدى الدول الموقعة على  
معاهدة منع التعذيب التي توجب على الدول  
محاكمة المتهمين بتعذيب الناس في أي بلد  
كان. والأمير الآن متروك إلى الادعاء العام  
الاسترالي الذي سيحدد ما إذا كانت هناك أدلة  
مقنعة ضد عادل فليفل أم لا. فالقضاء  
الاسترالي يحتاج إلى شهود على الاتهامات،  
وهذا يعتمد على الناشطين في هذا المجال  
والذين يسعون حالياً لجمع وتقديم الوثائق.

لا يعرفون من لوردات بريطانيا إلا اللورد إيفيري الذي ارتبط اسمه في السنوات الأخيرة بحمل أوضاع  
البحرين الداخلية على عاتقه وتحريك ملفات حقوق الإنسان والدفاع عن أحقية الناس في التعبير عن آرائهم.  
لم يكن اللورد إيفيري ليتحمس كثيراً إلى أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وفي العالم الكثير من البقاع التي تتحدث فيها الصراعات، لولا  
أنه أرسل مجموعة رسائل إلى الجهات الرسمية البحرينية تتعلق بما يتناهى إليه عن حقوق الإنسان في البحرين، ولم يجد إلا البرود  
والتسويفات، فتنامى لديه الشعور بأهمية تحريك الأوضاع على أكثر من جبهة حتى يتم التعامل مع ملفات حقوق الإنسان التي كان من  
الصعب الحديث عنها في تلك الفترة، أي في النصف الثاني من التسعينات.

في لندن التقت «الوسط» اللورد إيفيري لتحاووه عن ارتباطاته بحقوق  
الإنسان بشكل أساسي.

\* اللورد إيفيري، اسم ارتبط بالدفاع عن حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية، كيف  
بدأت نشاطاتك، وما هي البلدان والموضوعات التي اهتمت بها؟ وكيف كانت  
البيداء؟

- بدايتي كانت عندما انضمت لمجلس العموم البريطاني في العام 1962، إذ  
اشتركت في «المجموعة البرلمانية من أجل الحقوق المدنية» والتي كانت مهمة  
بحقوق الإنسان في بريطانيا فقط. ومباشرة بعد دخولي تلك المجموعة أصبحت  
سكرتيراً لها. كنا آنذاك نهتم بالدفاع عن اتباع المذهب الكاثوليكي في شمال  
ايرلندا (التابعة رسمياً للمملكة المتحدة)، إذ كانت الدوائر الحكومية تميز  
ضدهم في التوظيف، والإسكان والسجون وتمنعهم من الدخول في الجيش  
والشرطة.

بعد العام 1964 أصبحت رئيساً للمجموعة المذكورة أعلاه وقيمت رئيساً لها  
حتى العام 1970 عندما خسرت مقعدتي البرلماني عن منطقة اوربنتون في  
مجلس العموم في انتخابات ذلك العام.  
في العام 1971 دخلت مجلس اللوردات (اللورد إيفيري دخل المجلس ضمن  
صنف الأعضاء المعينين ورأياً، بمعنى أن أجدادهم كانوا من صنف اللوردات  
وكانوا أعضاء المجلس بحكم امتلاكهم قديماً لأقطاع أرضي). في ذلك العام طلبت  
منى المجموعة البرلمانية المذكورة الذهاب إلى سيرلانكا للتحقيق في موضوع  
اعتقال 4500 شخص من دون محاكمة بتهمة قيام أولئك الأفراد بتمرد عسكري.  
\* إذن أنت عضو معين وبالوراثة أيضاً؟

- لايد من الإشارة هنا إلى أنني من المؤيدين لإلغاء عضوية مجلس اللوردات  
الوراثية، وانتي أيدت قانون العام 1999 الذي نص على أن يقوم الأعضاء  
الوارثون لمناصبهم بانتخاب 92 شخصاً يمثلونهم في المرحلة الانتخابية  
الحالية، وقد تم انتخابي ضمن الـ 92. وانتي أيضاً من المؤيدين لتطوير مجلس  
اللوردات بحيث يحتوي على منتخبين ومعينين من قبل الأحزاب والفعاليات في  
بريطانيا.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن اللورد يسمى في بريطانيا «شريك الملك» لأن  
تاريخ اللوردات هو اشتراك ملك الأراضي (القطاع) مع الملك في الحكم ولذلك  
فإنهم لا يحصلون على رواتب مقابل عملهم في مجلس اللوردات، لأنهم في  
الأساس هم الذين كانوا يعطون المال للملك.

**اللورد إيفيري في سطور**

- ايريك ريجنالد لاوبوك، الوريث الرابع لمقاطعة إيفيري، ولد في 29 سبتمبر/ أيلول 1928.
- حصل في العام 1949 على بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية.
- عمل في الجيش البريطاني بين 1949 و 1951 ثم في شركة رولز رويس بين العامين 1951 و 1956
- مساعداً لمدير الهندسة المسئول عن أحد الأقسام ثم عمل مستشاراً هندسياً بين العامين 1956 و 1962.
- في الأعوام بين 1962 و 1970، كان عضواً في مجلس العموم عن منطقة اوربنتون ممثلاً لحزب الأحرار.
- ما بين العامين 1962 و 1970: رئيساً للجنة الانضباط الحزبي بحزب الأحرار.
- ما بين العامين 1964 و 1970: رئيساً للمجموعة البرلمانية للدفاع عن الحقوق المدنية.
- وبين 1976 و 1997: رئيساً للمجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان.
- زار البلدان التالية في مهمات تتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان: ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، بوليفيا، كندا، قبرص، أريتريا، جورجيا، جواتيمالا، غيانا، هندوراس، الهند، العراق، فلسطين، لبنان، المكسيك، النيبال، نيكاراغوا، باكستان، باراجواي، روسيا، سريلانكا، جنوب أفريقيا، السودان، سورية، تايلند، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية واليوروجاي.



«المافيا» تستغل طوابير السجل السكاني



استغلال ظروف العاطلين وتغيير البيانات

«مكاتب» للتوظيف السوري مقرها طاولات الكافيتيريا وذكاك المحلات

## «مافيا» تتاجر ببطاقات العاطلين... والدفع فوراً

■ الوسط - عبدالجليل عبدالله

□ واحدة من أكثر الدوائر الرسمية للمراجعين تلك الواقعة على شارع المعارض... السجل السكاني... الطوابير تمتد كلسان ثعبان خارج المبنى، والناس في الداخل لا حول لهم ولا قوة يلعبون لعبة الكرسي غير الموسيقية... لعبة أشبه ما تكون بلعبة الخازنيق... السواق لا يجدون مواقف لسياراتهم... الواقفون لا يجدون أمكنة يجلسون عليها... «الناترون» في الخارج ناطرون... ويخيط العرق أشبه ما تكون بالسلوى التي يتسلى المراجعون بمسحها عن جباههم تارة... وعن أذرعهم تارة أخرى.

لشدة الزحام، يكاد الناس لا يلتفتون إلى مجموعة من الناس تناخروا هنا وهناك أمام مركز السجل السكاني... وعلى طاولات الكافيتيريا المقابلة له، يداوم على الحضور يومياً بحرينيون وأجانب يحملون أوراقاً ومبالغ مالية، ويعرضون على المواطنين العاطلين عن العمل تغيير بياناتهم في البطاقة السكانية ليصبح صاحبها - بشكل صوري - عاملاً أو موظفاً في إحدى الشركات مقابل حصوله على مبلغ مهم ما كان قليلاً فانه بالنسبة إلى العاطل عن العمل أمر يبسر له حياته لعدة أيام.

المتابعة الحثيئة لـ «الوسط» أسفرت عن الكشف عن الحركة اليومية لهؤلاء الأشخاص... «مافيا» تضم مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يبدون للوهلة الأولى مراجعين... ولكنهم يفوقون الـ 20 شخصاً من جنسيات مختلفة غالبيتهم من مواطنين وهنود... بينهم سيدتان الأولى هندية والأخرى تحمل الجنسية المصرية. داخل العمر الضيق المقابل للسجل السكاني يتخذ هؤلاء

التوظيف السوري لهم. سالم يوضح أن الهدف من كل هذه العملية هو الحصول على ترخيصات لجلب الأيدي العاملة «الغري فيزا» وخصوصاً أن وزارة العمل تشتد في هذا الشأن أن يطبق صاحب المشروع نظام التوظيف المحلي أولاً بتوظيف مواطن إن كانت وثيرة التزوير وشراء حاجات المعوزين التي تلوح، وحسابات الجهات الدارسة لأوضاع سوق العمل المحلية، إذ ربما عليها أن تبدأ جوتها هذه المرة من طاولات (كافيتيريا) السجل السكاني وذكاك الأتفة المحيطة بها.

المواطن ياسر سالم أبدى تعاوناً مهماً مع «الوسط» في الكشف عن هذه «المافيا»، فقام بتغيير بياناته في البطاقة السكانية كما هو مطلوب منه وتمت الصفقة بكل هدوء وكان السماسرة يمارسون عملاً مشروعاً وطبيعياً. التجربة التي أجراها سالم بينت - بالإلتفات العملي - ما يقوم به هؤلاء الأشخاص من الفت في عضد الوطن ومن استقطاب عمالة «الغري فيزا» على حساب الشباب العاطلين عن العمل، حيث اتفق مع هؤلاء على إسناد بياناته في البطاقة السكانية إلى محل تجاري وهمي ليكون بشكل صوري أيضاً موظفاً لديه. ولقاء هذه الحركة «البسيطة» و«اللطيفة»، تسلم سالم بعد التغيير مبلغ 50 ديناراً.

سالم يشير إلى معلومات خطيرة في هذا الموضوع اولها أن «المافيا» تعمل في هذا المجال منذ العام 1999 في المكان ذاته، وبالطريقة ذاتها، ولا يقل عدد العاطلين الذين يتم تحويل بياناتهم يومياً عن 30 شاباً وفتاة. ويعملية حسابية مبسطة، فإن الأموال التي تتفق يومياً للتوظيف السوري تبلغ 1500 دينار في اليوم أي 7500 دينار في فترة 5 أيام عمل طوال الأسبوع، و 30 ألف دينار في الشهر بمعدل 50 ديناراً لكل عاطل/ عام تم إغراؤه بالمشاركة في عملية الاحتيال الواسعة هذه. هذا الكم الضخم من الأموال يجري توزيعه على عناصر «مافيا الرخص» بحسب الاحتياج اليومي وبحسب العدد الذي يتوافر من فرائس العاطلين في اليوم الواحد لإجراء

اختار هؤلاء الأشخاص «السجل السكاني» موقعا لهم لكي يتم الاتفاق مع الباحث عن عمل والدفع إليه نقداً، فيدخل مباشرة «السجل» ليغير بياناته، ومن هنا تضاف إلى العاملين في البحرين أرقام ليست صحيحة لأناس «تكسيهم» المادة إلى حوائط الحاجة وقلة المعروض من العمل، وهم لا يعلمون أنهم إنما يفعلهم هذا يسحون المجال إلى المزيد من الأجانب لدخول البلاد ولحلولها محلهم في بعض الأعمال، ولينا فسوهم في فرص العمل المتبقية. ويبدو أن عناصر «المافيا» ليست هي المستفيد الوحيد من عملية الشراء هذه، إذ لا يبدو على هيئتهم أنهم المستفيدين أو الدافعون أساساً... إذ أنهم مجرد أدوات آخرين يعملون كسماسرة أو وسطاء بين المحلات والشركات التي تحاول التملص من قوانين وزارة العمل الخاصة على ضرورة تطبيق التوظيف المحلي للحصول على موافقة الجهات المختصة على إصدار التراخيص المطلوبة لمزاولة الأنشطة التجارية. في الموقع ذاته، هناك أشخاص تبدو عليهم الوجاهة والنفوذ يطوفون بين الفينة والأخرى على «الدواتهم» البشرية من سماسرة ويزودونهم بالتوجيهات والإرشادات لضمان سير العمل بالشكل المطلوب، ويوفرون لهم السيولة المالية المطلوبة والأوراق الرسمية التي تعينهم على اصطيان أكبر قدر من الشباب العاطلين عن العمل.